نفط العراق
لعنة الأرض
وآبار الدماء
تتدفق

الفصل الأول

حقائق عن النفط العراقي

obeikandl.com

obeikandl.com

حقائق عن النفط العراقي

(١) النفط العراقي: تاريخ وحقائق

النفط: هو الثروة التي يرتكز عليها حاضر العراق، ومستقبله... وإن تطوره الاقتصادي، وتقدمه الاجتماعي، وسعادة أبنائه، ورفاهيتهم، وضمان مستقبلهم، ومستقبل أجيالهم مرهون بالمحافظة على هذه الثروة العظيمة التي حبا الله بها بلاد الرافدين.. ولذا فإن الإدارة الناجحة لهذه الثروة، وتوحيد سياسة الإنتاج والتوزيع والتصدير، وضمان عدم تبعثرها وهدرها، وإرساء قواعد المهنية، والكفاءة العالية في إنتاجها وتطويرها وتكريرها هو الحل الأمثل والفريد؛ لضمان الاستغلال الأمثل لهذه الثروة، من أجل الانتقال بالواقع الاقتصادي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرفاهية.

ويعود اكتشاف النفط في العراق إلى منتصف العشرينات، إبان الاحتلال البريطاني، وساعد هذا الاكتشاف في تلك الفترة على وضع الثروة النفطية بيد البريطانيين وشركات النفط، التي احتكرت ثروة العراق لسنوات طويلة.. وتمركز حقول النفط في أجزاء العراق الجنوبية، وبعض الأجزاء الشمالية.

ويصدر العراق عبر مرافئه الجنوبية بين مليون ونصف إلى مليون و٦٥٠ ألف برميل – وقد يزيد العدد وينقص – من النفط الخام يوميًا، حسب أرقام وزارة النفط.

ومن المؤكد عند خبراء النفط وكبار علم الاقتصاد أن احتياط العراق الثابت من

النفط والمكتشف لحد الآن يقدر بـ (١١٥ مليار برميل) بضمها الحقول المستغلة وغير المستغلة، وتقول تقديرات الخبراء: بأن الاحتياطات المتوقعة في العراق عالية جدًّا، وقد يصل احتياطي البلد بعد إكمال التحريات إلى ما يقرب من (٢٥٠ مليار برميل).. ومن المعلوم أن كمية الاحتياطي الثابتة للقدرة بـ(١١٥) مليار برميل، تعود إلى تقديرات (٧١) حقل نفطي، منها (٢٤) حقل نفطي غير مستغل، وإن الاحتياطي المثبت والمكتشف وغير المستغل يصل إلى ما يقرب من ٧٠٪ من مجمل الاحتياط النفطي.

وقد صرح وزير النفط الحالي حسين الشهر ستاني قبل أكثر من عام من الآن : بأن ما يقرب من (٨٧) حقلًا مكتشفًا سيتم تسليمها إلى «شركة النفط الوطنية» لاستغلالها[١].

إن الغرب قد اهتم بدراسة ثروتنا أكثر من اهتمامنا نحن بها، ولهم وجهات نظر أخرى في إثبات الاحتياط النفطي، من خلال دراسات قامت بها مراكز أبحاث متنوعة.. فعلى سبيل المثال يعطينا «معهد تحليل الأمن العالمي» أرقامًا مهمة عن الاحتياطي العراقي؛ إذ يذكر أن مجلة «اقتصاديات البترول» أوصلت الاحتياطي إلى (٢٠٠) مليار برميل.. وأوصلته دراسة «اتحاد العلماء الأمريكيين» إلى (٢١٥) مليار برميل.

أما الدراسة المشتركة التي قدمتها «هيئة العلاقات الخارجية»، و «معهد جيمس بيكر في جامعة رايس» فقد أوصلت الاحتياطي إلى (٢٢٠) مليار برميل.. ويرتفع الاحتياطي النفطي المتوقع في العراق في دراسة قدمها «مركز دراسات الطاقة العالمية» إلى (٣٠٠) مليار برميل[٢].

---

(١) أشار إلى ذلك الأستاذ : فؤاد قاسم الأمير، في دراسة له بعنوان (ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز العراقي).

(٢) يذكر أن الخبير النفطي طارق شفيق قدر الاحتياطي العراقي بـ (٣٣٠) مليار برميل، وبذلك تكون هي النسبة الأعلى في التقديرات.

إن العراق في ظل هذه الحقائق سيكون الأغنى بين دول العالم بثرواته، وسيصبح سيد دول النفط العالمية بامتياز.

إذن: حقولنا النفطية كثيرة وكبيرة، وثروتنا هائلة وضخمة، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو مكنون تحت الثرى، سيكتشف في قابل الأيام.. ليس هذا فحسب، بل قد صرح وزير النفط الأسبق عصام الجلبي بأن العراق مع امتيازه بحجم ثروته النفطية الهائلة، فإنه يمتاز أيضًا بأن كلف استكشاف نفطه تعد الأقل في العالم كله؛ حيث تبلغ تكاليفه بحدود نصف دولار للبرميل الواحد، وتتراوح كلفة الاستخراج ما بين دولار إلى دولار ونصف للبرميل الواحد، وتبلغ كلفة التشغيل ما بين دولار ودولارين أيضًا.. إضافة إلى أن جزءًا كبيرًا منها يمكن استخراجه من أماكن ليست عميقة جدًّا[1].

ولأهمية الثروة النفطية؛ فإنها تسمي عند الخبراء بـ (الثروة النقدية النابضة)، ويسميها الاقتصاديون أيضًا بـ (رأس المال التشغيلي المتحرك)، وهي تستخدم – بعد إعطاء حقوق الأفراد فيها، والدفاع عنهم، وتوفير الخدمات لهم- لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع[2].

ويتم تصدير معظم إنتاج العراق من النفط إلى الخارج عبر حقوله الشمالية المربوطة بخطوط أنابيب تمر بتركيا إلى ميناء جيهان، بينما يتم تصدير النفط في المناطق الجنوبية عبر ميناء «أم قصر» المطل على الخليج العربي، وهناك خطوط أنابيب تربط العراق بكل من سوريا، والأردن، وفلسطين، ولكن معظمها مهجور ومهمل.

(١) هكذا وصفها خبير النفط الأستاذ الدكتور: على المشهداني.

(٢) أشارت إلى ذلك مجلة (النفط والغاز) فى كانون الأول من عام ٢٠٠٢ وقالت: أنها الأرخص فى العالم.

ويعتقد بعض المحللين أن قدرة العراق على إنتاج النفط ستصل في غضون السنوات الخمس القادمة إلى نحو (١٠) ملايين برميل يوميًا.

(٢) النفط العراقي قبل الاحتلال

بعد أن ألقينا نظرة عامة على تاريخ اكتشاف النفط العراقي، وما تبعه من أمور، وما يتعلق به من حقائق، من حيث كمية الخزين، والحقول المكتشفة وغير المكتشفة، والتوقعات بزيادة الإنتاج، وطرق التصدير، والواردات، تنتقل الآن إلى التركيز على معرفة ما يدور الحديث عنه في مناسبات مختلفة عن وجود قانون للنفط يعمل به، قبل الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان عام ٢٠٠٣م.

الحقيقة أن هذا الأمر تطرق له خبير النفط الأستاذ عصام الجلبي، وأوضحه بأسلوب مفيد ومختصر، فهو يقول: يتصور البعض أنه لا يوجد قانون للنفط في العراق – قبل الاحتلال – وهذا غير صحيح أبدًا، فإن هناك جملة من القوانين، ومنها: ما كان قبل عام (١٩٥٨م) لتنظيم صناعة النفط، والعلاقة مع شركات النفط.

ثم قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م).. وكذلك قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عام (١٩٦٤م).. ثم جملة من القوانين التي صدرت لغاية عام (١٩٧٥م) بعد قرارات التأميم. ثم قانون صيانة الثروة الهايدروكاربونية، وهو قانون معروف صدرت عليه بعض لتعديلات.

أما القوانين التي تنظم الاستخراج والإنتاج فموجودة، وهي لا تسمح للأجنبي بالاستثمار[1].

(١) ينظر مستقبل الثروة النفطية فى العراق ص ٩ – ١٠.

(٣) النفط العراقي وعيون الغزاة

الحديث عن ضرورة تشريع قانون للنفط والغاز العراقي كان مقصدًا أمريكيًا منذ فترة ليست بالقصيرة، وهو هدف مهم كانت تطمح إلى تحقيقه إدارة البيت الأبيض، وبعض الشخصيات المالكة لشركات النفط، بما يمكن أن يدره النفط العراقي عليها من أرباح طائلة.

وقد بدأ الحديث عن القانون قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكانت أمنية غالبية طالما تمناها كثير من مسعري الحرب، وكان الحديث في بداية الأمر – كما يقول بعض الخبراء – عن ضرورة خصخصة قطاع النفط، وتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات الثروة النفطية على المواطنين، غير أن العمل الفعلي لترسيخ هذا القانون بدأ بعد زيارة بوش إلى العراق، وتولي المالكي رئاسة الحكومة التي تشكلت في حزيران/ مايو (٢٠٠٦م)، وتصريح بوش بعد عودته من تلك الزيارة – في ندوة صحفية عقدها في حديقة البيت الأبيض – بأن هناك ثلاثة أمور ينبغي على حكومة المالكي القيام بها، وهي «توفير الأمن»، و «التيار الكهربائي» و «موضوع النفط» ودعا آنذاك إلى إصدار قانون جديد يساعد على الاستثمارات، وإعادة تطوير الصناعة النفطية.

ويؤكد بعض الباحثين أن قانون النفط والغاز وضعه باللغة الإنكليزية ثلاثة خبراء عراقيين وهم: فاروق قاسم، وطارق شفيق، وثامر غضبان في حزيران عام ٢٠٠٦م، ثم عرض على الشركات الأجنبية، وصندوق النقد الدولي، وبعد مناقشات متمعنة صيغ في مسودة باللغة العربية في ١٥/ شباط/ ٢٠٠٦م مذيلة بملاحق.. وقد عدلت دون علم فاروق قاسم، وطارق شفيق، ودون إقرارهما لمضمونها، كما صرحا في مذكرة مشتركة(١).

(١) وقد أشار الأستاذ : فؤاد قاسم الأمير فى كتابه ثلاثية النفط والغاز ص ٣٣ إلى بعض الأمور المهمة المتعلقة بهذا الموضوع.

ثم كلفت وزارة الخارجية الأمريكية القانوني «رونالد جانكر» بمتابعة تمرير القانون.. وتؤكد «منظمة عمال الولايات المتحدة ضد الحرب» في إحدى أدبياتها في الخامس من شهر حزيران من عام ٢٠٠٧م أن مكتب الولايات المتحدة للتطوير العالمي خصص (٢٤٠) مليون دولار لشركة « بيرنك بوينت» لتساهم في صياغة قانون النفط العراقي، والدعاية له، وتمريره[١].

وفي إطلالة على التاريخ القريب نجد أن لعاب سادة البيت الأبيض قد سال على ثروة العراق النفطية من زمن، ففي عام (١٩٩١م) ألقي «ديك تشيني» الذي يرأس «شركة هاليبرتن» النفطية الشهيرة، محاضرة في «معهد النفط» في واشنطن بين فيها حاجة الولايات المتحدة في عام (٢٠١٠م) إلى خمسين مليون برميل من النفط يوميًا.. وتساءل: كيف لهم أن يحصلوا عليه إذا كانت الحكومات تسيطر على ٩٠٪ من احتياطي العالم، ثم ذهب إلى القول: إن الشرق الأوسط فيه ثلثا نفط الكرة الأرضية وبكلفة إنتاج منخفضة، لذا فهو «موطن الجائزة».

وبعد دخول «تشيني» البيت الأبيض نائبًا للرئيس، وضع في آذار (٢٠٠١م) «السياسة الوطنية للطاقة» مع مجموعة التطوير، التي شكلها سابقًا من كبريات شركات الطاقة الأجنبية، وورد في مقدمة توصيات هذه المجموعة: (ضرورة أن يضغط البيت الأبيض على حكومات الشرق الأوسط بفتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية).

وقبل الاحتلال – وبعده أيضًا – شكلت وزارة الخارجية الأميركية «مجموعات عمل» من بينها مجموعة عمل «النفط والطاقة» شارك فيها خمسة عشر خبيرًا عراقيًا وأجنبيًا، وقد عقد الفريق أربعة اجتماعات ما بين كانون (٢٠٠٢) ونيسان (٢٠٠٤)، وخلصوا في تقريرهم إلى أن العراق لابدّ أن يفتح الباب على مصراعيه

(١) ينظر : الفقرة المقيتة فى قانون النفط ، د. حاسم إلياس مقالة على الإنترنت.

للشركات الأجنبية العالمية، مع تهيئة الأجواء المناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، في قطاع البترول وفق عقود المشاركة في الإنتاج، وبصيغ مرنة تجذب المستثمرين الأجانب[1].

وفي عام (٢٠٠٤م) أيضًا أصدر «المركز الدولي للضريبة والاستثمار» دراسة بعنوان «النفط ومستقبل العراق» متضمنة توصيات تعتبر عقود المشاركة بالإنتاج النموذج القانوني والمالي، والحل المناسب لتسهيل عملية النهوض بالصناعة النفطية العراقية!! وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات التي يحتضنها المركز الدولي للضريبة، والبالغ عددها (١١٠) شركة من كبريات الشركات العالمية، يعتبر خطوة مهمة في تفعيل الاقتصاد العراقي[2].

إن ملخص نظرة نائب الرئيس الأمريكي «ديك تشيني» عن العراق: أنه (يطفو على بحيرة من النفط)!!! لذا فهو غنيمة يجب استغلالها!

ولم تك هذه الأمنية مقصورة على الجانب الأمريكي، بل كانت أمنية البريطانيين، الحليف الأقوى لأمريكا في احتلال العراق، فتصريح بوش عشية ليلة اندلاع الحرب على العراق، الذي وعد به أصحاب الشركات العملاقة في أمريكا، وبريطانيا في أن يكونوا شركاء في نفط العراق، رادفه تصريح لوزير الخارجية البريطانية :جاك ستروه، الذي قال: (إن روسيا وفرنسا سوف لن يكون لهما نصيب من حصة العراق)!! ومؤكد هنا أنه يقصد مجال الاستثمارات النفطية من خلال عقود تقاسم الإنتاج، ذات الأرباح الباهظة[3].

(١) ينظر ثلاثية النفط العراقي : فؤاد قاسم الأمير ص ٢٣ – ٢٤.

(٢) ينظر : وجهة نظر معارض لمسودة قانون النفط والغاز – دراسة على الإنترنت.

(٣) ينظر : معركة قانون النفط والغاز فى العراق، للكاتبة ليلي البحراني، دراسة على شبكة الإنترنت.

ثم كانت تحركات واسعة النطاق لبلورة هذه الفكرة، فقد زار – على سبيل المثال – وزير الطاقة الأمريكي «سان بودمن» العراق، في تموز عام (٢٠٠٧م) من أجل متابعة القانون – الذي كانت تحيطه سرية تامة – والتقى المسئولين هناك، وشدد أكثر من مرة على أهمية جلب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.. وتلا ذلك زيارة رئيس الحكومة الحالية لواشنطن، وتخللها عقد بعض اللقاءات مع مجموعة من الشركات الأجنبية النفطية، وتم التأكيد على إصدار قانون جديد للنفط.

بالمقابل نجد عكس ذلك تمامًا في موقف الأمريكيين أنفسهم، وإن كانت في حقيقتها ضعيفة وخافتة وغير مؤثرة فعلى سبيل المثال، نجد معارضة أحد النواب الديمقراطيين الأمريكيين الذي شكك في نزاهة قانون النفط الجديد، وقد كشف النائب الديمقراطي «ديني كيسينيش» آنذاك أنه ينوي التقدم بطلب للكونجرس؛ لإعادة النظر في العواقب المترتبة على فرض جدول زمني على الحكومة الحالية لإجراء إصلاحات، أهمها: سن قانون جديد يفتح الباب للشركات الأجنبية للاستثمار في مجال النفط. وقال النائب الديمقراطي لصحيفة «نيويورك تايمز» في عددها الصادر في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧م: إن قانون النفط الجديد يشمل بندًا يضمن لشركات النفط الأجنبية معاملة مماثلة للشركات العراقية، ولا يعطي أي أفضلية للشركات العراقية، سواء كانت خصة أم حكومية... وقال أيضًا: لا يجب على الولايات المتحدة أن تجبر العراق على فتح حقوله النفطية أمام الشركات الأجنبية كشرط على إنهاء الاحتلال، وإن إصرار الولايات المتحدة على سن قانون جديد للنفط ليس له أي علاقة بمصلحة التعب العراقي.

لقد صدر في بداية الاحتلال تقرير تحت عنوان: «النفط جائزة الاحتلال الكبرى»، وكان فحواه – كما أشار إلى ذلك خبير الاقتصاد كمال القيسي- أن أمريكا

تبحث عن قاعدة عسكرية، تطفو على احتياطات هائلة من النفط؛ لأسباب جيوسياسية، وذكر التقرير: إن دخول القوات مرهون بإقرار القانون، حتى طلبت الشركات النفطية تقديم إقرار قانون النفط على موضوع الأمن، وحدد عام (٢٠٠٨م) موعدًا لتحقيق هذا الهدف.

إن قرار «جورج بوش» رقم ١٣/ ٣٠٣ الصادر في ٢٢/ آذار/ ٢٠٠٣ الذي منح بموجبه الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق، وقوانين «بريمر» المكملة لذلك، وما تبعه من دستور يفتقر إلى العدالة والتوازن، ترادفه أفعال مشبوهة للمحتل كانت تحدث على الأرض هنا وهناك، لتؤكد بكل وضوح: أن المحتل يهدف من وراء هذا القانون فتح الاحتياطي النفطي للعراق بكامله؛ من أجل استغلال واسع النطاق؛ لدعم هيمنته في القرن الحادي والعشرين، كما دفع باتجاه عقود «مشاركة الإنتاج» والتي استبدل اسمها في المسودة الأخيرة بـ «عقود الإنتاج والتنمية»، والتي تتيح للشركات النفطية الغربية نسبة ٧٥٪ من الأرباح النفطية، والتوصية بإعادة النظر لكل ما كان عليه في زمن التأميم.

كل ذلك يشير إلى إصرار المحتل وأعوانه[١] على سرقة العراق وثروته، وإعادته إلى ما كان عليه بداية القرن العشرين، بل إنه يسعى لربط مستقبل العراق ومستقبل أجياله، باستغلال وهيمنة الشركات الأجنبية[٢].

لقد ضغطت الإدارة الأمريكية على الحكومة الحالية لسن قانون النفط والغاز، واشترطت في أكثر من مناسبة أن مساعداتها للحكومة مشروطة بالتطور السياسي،

(١) صدر عن مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي التابع للكونجرس الأمريكي فى آيار/ مايو/ ٢٠٠٦ تقرير يفيد بأن تهريب النفط وسرقته فى العراق ربما يحرمان البلاد من نحو خمسة عشر مليون دولار يوميًا، وأن ما يصل إلى ٣٠٠ ألف برميل نفط يختفي يوميًا فى العراق.

(٢) ينظر: مستقبل الثروة النفطية فى العراق ص ٤٩ – ٥٠.

وفي مقدمته تمرير قانون النفط والغلز.. واشترط الكونغرس الأمريكي الشرط ذاته، من أجل تمويله للعمليات العسكرية في العراق.

وقد يقول قائل: إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جدًّا، وهي تمسك بزمام اقتصاد العالم، وبإمكانها شراء النفط من السوق العالمية، كما فعلت دومًا.. في وقت ترغب فيه الدول المنتجة للنفط – ومنها العراق – ببيع نفطها لكي تستفيد منه، فلماذا تريد أمريكا السيطرة على نفط العراق وهو غير ممنوع عنها أصلًا؟!

والجواب على هذا التساؤل: أن لسيطرة التي ترومها أمريكا على ثروة العراق النفطية هي سيطرة إستراتيجية. ويتم ذلك بواسطة شركات النفط العالمية، عن طريق «عقود المشاركة بالإنتاج طويلة الأمد». وكذلك بواسطة التمركز في العراق بقوات عسكرية.

إن الدافع لكل هذا هو أن العالم مقبل على شحة في الإمدادات النفطية من خارج «منظمة أوبك» ومن خارج منطقة الخليج العربي بالذات.. وفي الوقت الذي يتراجع فيه الإنتاج النفطي في العديد من مناطق العالم التي كانت غنية بالنفط – ومنها أمريكا – نري أن ما يربو على (٦٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي يقع في منطقة الخليج العربي، وإن (٣٨٪) من صادرات النفط العالمية تخرج من هذه المنطقة بالذات، ويقدر لهذه النسبة أن تزداد بالمستقبل. وبالمقابل فإن هناك ازديادًا متوقعًا للطلب العالمي على النفط من (٨٧) مليون برميل يوميًا في الوقت الحاضر إلى نحو (١١٧) مليون برميل يوميًا بحلول عام (٢٠٣٠م) وبزيادة (٣٠) مليون برميل يوميًا، في غضون الـ (٢٢) سنة قادمة.

وهنا تكمن الحقيقة القائلة: من أين ستأتي الإمدادات النفطية الإضافية لتسد الطلب العالمي المتزايد؟ إذا علمنا أن الطاقات البديلة كالوقود الحيوي، وغيره من

الطاقات المتجددة لا تسد أكثر من (٥٪) من سلة الطاقة العالمية في الوقت الحاضر، ولا يتوقع لها الازدياد بصورة مؤثرة بالمستقبل المنظور.

إن الطاقة هي أساس الحياة، وإن (٣٦٪) من هذه الطاقة تأتي من النفط في الوقت الحاضر، و (٦٠٪) منها يأتي من النفط والغاز الطبيعي معًا.. كما إن نصف الطلب العالمي على النفط يأتي من قطاع النقل، ولا يمكن الاستعاضة عن النفط في هذا القطاع في المستقبل المنظور، وسيقي النفط هو المصدر الوحيد لحركة العالم لعقود طويلة قادمة.. والمشهد العالمي لخمسين سنة قادمة مقلق جدًا، ذلك أن روسيا تسيطر على أكثر من ربع الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وهي المجهز الأكبر لأوروبا، والذي تعتمد عليه الأخيرة لسد (٣٥٪) من طلبها الكلي على الطاقة .. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن الشرق الأوسط، والخليج العربي بالذات، يسيطر على أكثر من (٤٠٪) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، علمًا أن الغاز الطبيعي يجهز حاليًا نحو (٢٤٪) من الطلب العالمي على الطاقة، وإن هذه النسبة آخذة في الازدياد.

ثم تأتي «الصين» العطشي إلى الطاقة، وهي الآن عملاق صناعي هائل بامتياز، وهي مستمرة بالنمو الاقتصادي بسرعة فائقة، وطلبها على النفط يزداد باستمرار من أجل توفير الوقود اللازم؛ لتسيير عجلة الصين الصناعية الهائلة.

وتأتي بعدها الهند، وهي عملاق آخر يستيقظ، ويقدر لنفوسها أن تتجاوز نفوس الصين في حلول عام (٢٠٣٠م)، وهي أيضًا في طريقها أن تصبح عملاقًا صناعيًا هائلًا، عطشي إلى النفط والغاز كقرينتها الصين.

وليس مقدرًا للصين والهند أن تصبحا من عمالقة الصناعة فقط، ولكن مقدر لهما

أن تصبحا دولتين عظيمتين، بقدراتهما العسكرية أيضًا.

من هنا يمكن تصور المشهد العامي في غضون الأربعة عقود القادمة، التي تكمن في المنافسة الشديدة على مصادر النفط والغاز بين عمالقة العالم الكبار صناعيًا وعسكريًا، وقد بدأت المنافسة هذه من الآن.

إن أغلب مصادر الطاقة المتنافس عليها تقع في الشرق الأوسط، وفي الخليج العربي بالذات، إذ تحتوي هذه المنطقة الحيوية من العالم على أكثر من (٦٠٪) من احتياطيات العالم كله من النفط، وأكثر من (٤٠٪) من احتياطيات العالم كله من النفط، وأكثر من (٤٠٪) من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي.

كل هذا يؤكد حقيقة ناصعة – عرفها أعداؤنا-: أن من يسيطر على هذه المنطقة، ويسيطر على أهم بلدانها – وهو العر ق – سيسيطر على مقدرات العالم..

وقد أوضح زلماي خليل زاد – سفير الاحتلال السابق – كثيرًا من الحقائق المهمة في مقال كتبه في بداية عام (٢٠٠٧).

ملاحظات عامة على القانون

الملاحظات على قانون النفط عديدة ومتنوعة، ويصعب في هذا قراءة جميع مفردات القانون لبيان ما ورد فيه من مثالب وهفوات: إن الرد على بنود القانون تستغرق مئات الصفحات، وليس هذا محله، ومن هنا نسوق بعض الملاحظات المهمة من خلال العناوين الآتية:

قانون النفط: ومواقف الرفض

من خلال المتابعة المستفيضة تبين لنا بما لا يقبل الشك أن غالبية الشعب العراقي ومؤسساته الوطنية، وهيئاته الدينية، والقوى المناهضة للاحتلال، والخبراء والأكاديميين، والمثقفين، والمتخصصين رفضوا هذا المشروع بصيغته الحالية، ورفضوا التوقيت الذي ظهر فيه، والطريقة المستعجلة لتشريعه، وعدوًا محاولة إقراره، والمصادقة عليه في زمن الاحتلال، وفي ظل الظروف الحرجة التي يعيشها العراق والعراقيون بمثابة عامل مضاف إلى عوامل الإخلال بسيادة العراق واستقراره السياسي، فضلًا عن كونه تكريسًا لهيمنة الشركات النفطية العالمية على ثروة البلاد الرئيسية والمدخل القومي العراقي الفريد، فضلًا عما يتضمنه المشروع من محاولة خصخصة قطاع النفط والغاز، مع ما يرافقه من إخلال متعمد بكل خطط النهوض والتنمية المستقبلية، وما يتبع ذلك من تداعيات على نمط توزيع الموارد الوطنية.

قانون النفط غايات وأهداف

تعد الحكومة الحالية برئاسة نوري المالكي قانون النفط والغاز ويعتبر إنجازًا وطنيًا كبيرًا، وتؤكد على أن ثمة دواع تقف وراء إقراره هذا القانون، وقد جاء في ديباجة القانون ما يأتي: «حيث أن جمهورية العراق دخلت مرحلة جديدة بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥، وحيث أن المادة (١١٠) من الدستور المشار إليه تنص على أن النفط والغاز: هما ملك الشعب العراقي كله، في كل الأقاليم والمحافظات، وحيث أن المواد (١١٠) و (١١٢) و (١١٤) و (١١٥) واللواتي يقرأن في ضوء المادة (١١١) قد عرفت بشكل عام مسئوليات، وصلاحيات السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات، بضمنها ما يختص بقطاع النفط...».

ولعلنا نفهم من عبارة «بعد اعتماد الدستور في ٢٠٠٥» آنفة الذكر بأن الدستور قد انتهي أمره، وكأنه لم يعد هناك مجال لتعديله!! وبالتالي نحن أمام خيارين لا ثالث لهما:

(١) فإما أن يكون هذا الكلام خياليًا ويجانب الحقيقة، وأن الكتل المشاركة في العملية السياسية متفقة على مراجعة الدستور[1] وتعديل ما يمكن تعديله، وقد يكون من ضمان ما يطرأ عليه التعديل ما يتعلق ببند النفط والغاز، فلا يكون هناك مبرر لسن قانون للنفط والغاز، كما هو الحال عليه الآن.

(٢) أو أن يكون هذا الكلام حقيقيًا، وأن موضوع الدستور صار من ركام

(١) إن أمر تعديل الدستور صار من ركام الماضي، وأن الحكومة الحالية التي يشكل غالبيتها الائتلاف الموحد، والتحالف الكردستاني تعارض آية تعديلات على الدستور، حتى صرح بعض ساسة العراق الحاليين بأنه من الصعب تعديل بود الدستور؛ لأن مقترحات التعديل تمس البنود السيادية المتفق عليها سابقًا.

الماضي، ولا يمكن أن يطرأ عليه تعديل أو إضافة أو تبديل، بعد أن صار ملاذًا ومرجعًا لكل القوانين، والتشريعات التي ارتكزت عليه فيما بعد.

وإن من الجدير بالذكر أن من أهم فقرات الاعتراض على سن قانون النفط وإقراره هو أن الدستور العراقي معرض للتعديل حسبما تنص عليه المادة (١٤٢) منه، وبالتالي فإن من غير المعقول وضع قانون من المفروض أن تصاغ بنوده وفق الدستور المتفق عليه.

أما الغاية من إقرار القانون، فقد أوضحتها الفقرة (أ) من المادة الثالثة، إذ جاء فيها: (يؤسس هذا القانون نظام إدارة العمليات النفطية في جمهورية العراق، مع الأخذ بالاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة بين جمهورية العراق، ودول أخرى فيما يتعلق بنقل النفط الخام)..

وندعو القارئ للتأمل جيدًّا في تلك الغاية التي سن القانون بسببها، والتي تنحصر بتأسيس قانون لإدارة العمليات النفطية!!

إن هذا الأمر فعلًا مدعاة للسخرية.. وكان الأولى بساني هذا القانون، التفكير في تأهيل القطاع النفطي، وإصلاح الحقول المتضررة بدلًا عن هذه المجازفة الكبيرة بثروة العراق..

وتشير تقديرات وزارة النفط الجالية إلى أن العراق بحاجة إلى (٣٠) مليار دولار؛ لإعادة تأهيل القطاع النفطي، خاصة وأن العديد من المنشآت والمصافي وخطوط الأنابيب، ومرافئ التصدير قد تعرضت للدمار، خلال الحروب التي خاضها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي، فضلًا عن تقادم الزمن على عدد كبير من وحدات الإنتاج في مصافي التكرير.

ورغم هذه الثروة الهائلة إلا إن جميع المدن العراقية مازالت تعيش في ظل أجواء

الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي، واصطفاف آلاف العراقيين يوميًا أمام محطات تعبئة الوقود؛ للحصول على كميات من وقود التدفئة لخزنها لفصل الشتاء البارد، فضلًا عن طوابير أخرى للسيارات للتزود بالوقود، المستورد غالبيته من شركات النفط في الكويت، وإيران، وتركيا، بسبب عدم قدرة مصافي التكرير العراقية على الإيفاء بالتزاماتها.

أما هدف القانون، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٣) عليه حيث تقول: (يهدف هذا القانون: إلى تحديد أسس التعاون بين الوزارات المعنية في الحكومة الاتحادية، فضلًا عن إنشاء قواعد للتنسيق، والتشاور بين السلطات الاتحادية، وسلطات الأقاليم والمحافظة المنتجة للنفط).

ولا يخفي على الباحثون ما في هذا الهدف من خطورة، تكمن في الصراع الداخلي الذي قد ينتج، نتيجة التشاور بين الأقاليم والمحافظات والمركز، فيما إذا تغلبت المصالح والمنافع على المصلحة العليا لشعب العراقي.. ولنا في الحكومة القائمة في كردستان وتعاملها مع الحكومة المركزية – في موضوع النفط تحديدًا – خير مثال على التناحر وتبادل الاتهامات، وعقد الصفقات دون رقيب أو حسيب.

إن من ينظر إلى الهدف والغاية من القانون معًا يعتريه إحساس بأن هناك امتزاج لفكرة مفادها: أن من يسعي لتشريع القانون يبتغي أن يكون صاحب بضاعة يريد بيعها مهما كان الثمن، ولا هدف له، ولا غاية إلا وضع المال الذي يتقاضاه في جيبه!!

قانون النفط: باب واسع للشركاء

من البديهي جدًا أن أعلى منفعة يمكن تحقيقها للشعب العراقي الذي عانى من الفقر والجوع والظلم والحرمان تكمن في استثمار الثروة النفطية، التي حباه الله بها، بالطريق المباشر، كما هو الحال في الدول النفطية الأخرى، التي أخذت على عاتقها

الاعتماد على نفسها، ومحاولة استغلال قدراتها وخبراتها، بما يعود بالنفع على بلدها وشعبها..

وإن مما يؤخذ على «قانون النفط والغاز» الحالي أنه سيسمح بدخول الشركات الأجنبية للعمل داخل العراق، تحت عنوان «شريك أساسي» مع الطرف العراقي، مما يعني أن الشركة الأجنبية الشريكة ستملك ما نسبته ٤٩٪ من نفط العراق...

وهذا الأمر يندرج على حصة الشعب العراقي في وسط البلاد وجنوبه وأن الحكومة القائمة في كردستان استطاعت تشريع وإقرار قانون نفطي خاص بها، وتبلغ نسبة ما تستحوذ عليه ٢٧٪ من فوائد النفط العراقي[1].

وجدير بالذكر أن تلك الشراكة تستخدمها دول الإنتاج التي غالبًا ما تكون فقيرة، ولا تملك الخبرة في استخراج النفط، أو التنقيب عنه، أو تكون مناطق استخراج مادة النفط فيها صعبة، وتحتاج إلى خبرات وتقنيات متقدمة، وكل هذه الأمور والافتراضات غير متوافرة في واقع بلدنا؛ فنفط العراق يطفح على سطح الأرض في بعض المناطق، وبالتالي فلا يحتاج إلى تقنيات عالية ومتطورة لاستخراجه، وقد أشرنا إلى أن كلفة الاستخراج تتراوح ما بين دولار إلى دولار ونصف... ويقول الواقع بأن الكادر النفطي العراقي من أفضل كوادر المنطقة.. خاصة إذا علمنا أن الحقول المكتشفة منذ صدور قانون رقم (٨٠) لعام (١٩٦١م) والذي أمم جميع الأراضي غير المستغلة من قبل الشركات في حينه قد تم اكتشافها وتقييمها بأيدي عراقية، أو بالتعاون مع الشركات الروسية والفرنسية وعدد آخر

(١) من نافلة القول. الإشارة الى أن خطة إنتاج النفط فى كردستان تحاول الوصول إلى مليون برميل من النفط يوميًا، وبالتالي فإن الواردات المتوقعة ستبلغ أرقامًا عالية جدًا فى ظل الارتفاع المستمر لسعر برميل النفط، الذي قارب سعره عتبة ١٤٧ دولار فى وقت سابق، وأن عقود المشاركة التي تنفذ هناك تعطي ربحًا للشركات بنسبة ١٣-١٧٪ من صافي الربح، حسب ما أشار إليه بعض الباحثين.

من الشركات الأجنبية، من خلال عقود «خدمة فنية اعتيادية».

ومن هنا؛ فإن مبدأ «الشراكة» يعد مرفوضًا عند العقلاء، والمحبذ – والحالة هذه – أن تتبع طريقة «التعاقد» أو «منح فرص الاستثمار للجميع» بشكل متساو بين مختلف الشركات التي ترغب في الاستثمار، عند الضرورة، وبقدر الحاجة الملحة، التي تعين على إصلاح الوضع الاقتصادي للبلد... مع ملاحظة الأنفع في العروض المقدمة، ودراستها دراسة متأنية ويتفق كثيرون مع هذا الطرح الذي يرون أنه يحقق فوائد لا يمكن تجاهلها بحال من الأحوال.. خاصة إذا علمنا أن الشركات التي تسعي للاستثمار تختبئ في جعبتها مصاحها، التي تتمثل بما يأتي:

أولاً: تأمين الطاقة لبلدانها في خضم الصراع العالمي للكتل الاقتصادية الهائلة على التحكم بمنابع الطاقة ومصادرها، بل تسعي إلى التحكم بالنفط – باعتباره الثروة الأغلى – وبوجه تسويقه، واستعماله كورقة سياسية، تستطيع من خلالها ربح ما ترغب بربحه... وهذا السر هو الذي يجعلنا نفكر بجدية في سعي الشركات الأمريكية والبريطانية ومحاولة استيلائه على عقود الشراكة النفطية التي تطرحها الحكومة الحالية.

ثانيًا: استعمال الاستثمار كربح مادي لدعم الاقتصاد الوطني والقومي للشركات الشريكة في إنتاج وبيع نفط العراق[1].

ومن هنا فإن تقنين الطاقة الإنتاجية وعدم التوسع فيها هو الحل الصحيح لموضوع الإنتاج، وإن التوسع بالطاقة لإنتاجية في غير صالح العراق، بل يجب

(١) ينظر : قانون النفط والغاز هدية أمريكا لشركات النفط الكبرى فى العالم للأستاذ: كميل أرسلان، دراسة على الإنترنت.

السير بزيادتها التدريجية وفق جدول زمني تحدد إمكانية الصرف العقلاني، آخذين بنظر الاعتبار تشجيع الاستثمار الأجنبي (بمشاركة عراقية عامة أو خاصة) في قطاعات نفطية (خارج الإنتاج) وغيرها في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات».

ويجب أن لا ننسى تجربة روسيا التي فتحت طريق الاستثمار في الإنتاج النفطي في زمن «يلتسن» فانتشر الفساد والمافيات وسيطرت على قرارات الحكومة، وأدت بالتالي إلى إفقار الشعب الروسي، مما اضطر حكومة «بوتين» لتعديل هذه الأمور وإرجاع تأميم عمليات إنتاج النفط، واضطر بوتين إلى القول: إننا سنسمح بالاستثمار الأجنبي، عدا قطاع إنتاج النفط أو استخراج الذهب[1].

قانون النفط: أداة الخصخصة والتقسيم

مما يؤخذ على القانون: أنه يمكن أن يكون أداة للخصخصة والتقسيم والصدام، وقد جاء في ديباجة قانون النفط النص الآتي: « ...فإنه ينبغي أن توزع الفعاليات النفطية التي تقوم بها حاليًا وزارة النفط بين هيئات وكيانات تجارية، وتقنية رئيسية بما فيها شركة نفط وطنية عراقية تجارية مستقلة، وإعطاء دور للأقاليم والمحافظات المنتجة»..

إن هذا النص يشير بكل وضوح إلى خصخصة النفط العراقي، وفيه إشارة إلى تقسيم البلد، وجعله أقاليم متصارعة على الثروة والمورد، وهو ما يتأكد في فقرة أخرى، وقد جاء في القانون: (وحيث أن التفاعل الإيجابي بين السلطات الإقليمية، والاتحادية يتطلب تشريعات أنظمة لأطر مؤسسية ملائمة لضمان فعالية التنسيق).

وجه الشاهد: أن القانون يؤسس لتقسيم البلد من خلال تجاهله اعتبار الثروة

(١) ملاحظات على مسودة قانون النفط، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير.

النفطية ثروة وطنية، بل ثروة أقاليم !

وقد يقال: إن القانون الانقسامي له جودته من الناحية العملية، ولكن من أين نحصل على ضمان لذلك؛ وكل المؤشرات تدل على خلافه؟! ومن هنا فإن على من يرغبون بإقرار هذا القانون أن يعلموا بأنه سيكون أداة للتقسيم، وثروتنا الهائلة ينبغي أن تكون سببًا في توحد البلد وتكاتف أبنائه، لا سببًا آخر في التناحر والتقاسم.

إن الدعوة إلى أقلمة المحافظات العراقية وربطها بالمركز بعلاقة فيدرالية، إنما هي دعوة لتجزئة العراق وتمزيقه.. فالدستور الجديد بوضعه الحالي يؤسس لأقاليم قوية مرتبطة بحكومة فيدرالية ضعيفة، مما سينتج عن ذلك عراق ضعيف بين دول قوية إقليمه.. ومن هنا فإن التناحر والتصادم بين الأقاليم والحكومة الفيدرالية سيحدث لا محالة، وما الخلاف المشتد في الوقت الحاضر بين الحكومة الحالية في كردستان من جهة والحكومة المركزية من جهة أخرى إلا مقدمة بسيطة لما سيحدث من صدامات بالمستقبل.

وإن الصدام بين الإقليم والحكومة المركزية، وحتى الصدام بين المحافظات الأخرى نفسها، في غياب سلطة قوية، وفي خضم الفوضي العارمة التي ستؤججها قوانين الأقاليم والمحافظات المتضاربة، ووجود العديد من الحقول النفطية العابرة لحدود المحافظات وحتمية الاختلاف على ملكيتها، أو ملكية أجزاء منها، سيقود إلى تفتيت العراق[1].

ولنأخذ «مدينة البصرة» مثالًا للاستدلال على صحة قولنا، باعتبارها منطقة

(١) ينظر : النفط العراقي، أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع، د. محمد على زيني، دراسة على شبكة الانترنت.

إستراتيجية مهمة – من حيث الموقع، فضلًا عن أثرها في خزين الثروة والاقتصاد – فقد جاء في تقرير أصدرته «مجموعة الأزمات العالمية» عن وضع هذه المدينة ما يأتي: (إن البصرة، وهي ميناء البلد الوحيد وعاصمة العراق الاقتصادية؛ حيث يكمن نحو ٦٠٪ من موارد العراق النفطية، هي مبتلاة الآن بإدارات سيئة تستغل سلطاتها من أجل الإثراء وإفادة الأحزاب والتنظيمات التي تنتمي إليها، وهي مبتلاة أيضًا بالاغتيالات السياسية، والثارات العشائرية، وغياب القانون والأمن في المناطق السكنية، مع قيام الأحزاب الدينية في تلك المناطق بفرض طرائق الحياة التي ترتئيها تلك الأحزاب، وكذلك مبتلاة بازدهار مافيا الجريمة.. هنالك في البصرة تتقاتل المليشيات أو التنظيمات العسكرية التابعة للأحزاب السياسية فيما بينها وبالتعاضد مع عصابات الجريمة للسيطرة على مناطق المدينة والهيمنة على ثروات المحافظة الغنية بالنفط، من أجل استحواذ كل منها على الحصة الأكبر من الأموال المتأتية من سرقة النفط، وخصوصًا من تهريب المنتجات النفطية إلى خارج العراق، وهي شحيحة أصلًا، وتصرف الحكومة مليارات الدولارات سنويًا من أجل استيرادها).

إن الذي يبدو أن قانون النفط هو آخر ما أنتجته الحكومة الحالية من أسباب الخلاف والشقاق والتناحر بين مكونات المجتمع العراقي، ولا ندري ما هي الأسباب التي تدفع، أو تقف خلف قيام مكونات الدولة الحالية بالقفز على المشاكل الحياتية اليومية المستعصية للمواطن العراقي نحو إقرار قوانين لا حاجة للدولة لها، ولم يحن أوانها بعد... فتأمين حياة الناس من رزايا الوضع الأمني البائس، وتوحيد كلمة العراقيين وإجماعهم على وحدة الوطن، ووحدة الشعب، وتأمين الرزق للناس، وإيقاف النهب المستشري في كل مفاصل الحياة العراقية، والتصدي للفساد الذي طال كل شيء، يجب أن تكون أولى الأولويات لأية سلطة في البلاد، وليس

إقرار قوانين لن تزيد العراقيين إلا انقسامًا[1].

قانون النفط: واستغلال السوق العالمية

مما يؤخذ على القانون أيضًا أنه يعالج جهة واحدة في الصناعة النفطية، وهي مسألة «استغلال النفط الخام» بما يشمل ذلك من عمليات استكشاف وتطوير واستخراج وتسويق...

ومن الملاحظ أيضًا أن القانون يخص السوق العالمية حسب، فهو يختص بإشباع الطلب العالمي من النفط، في الوقت الذي لا يعالج حالة إشباع الطلب المحلي من المشتقات النفطية!! فهو لا يلبي حاجة العراقيين – وهم يعيشون في بلد يقف على بحيرات من النفط – من البنزين، الغاز السائل، والنفط الأبيض.. حتى صار القانون ينظر بنودًا وكأن العراق بلد بلا شعب، فهو يلقي أهمية للعالم الخارجي، ولا علاقة للقانون بما يحتاجه الشعب من المشتقات[2].

وما يجري في العراق اليوم خير دليل على صحة هذا القول؛ فالشعب يعاني من أزمة بترولية خانقة، والبيت العراقي الذي يعاني أبناؤه من برد الشتاء القارص لا يكاد يدخله (١٠٠) لتر من النفط في موسم الشتاء كله، وإذا دخله فبعد معاناة كبيرة؛ نتيجة شرائه من الأسواق السوداء.

والمواطن لا يكاد يجد مادة «البنزين» التي يستطيع معها تموين سيارته، وبالتالي فهو مجبر بأن يدق أبواب الأسواق السوداء، التي غرق بها العراق، نتيجة الممارسات التعسفية، وغير المسئولة.

---

(١) ينظر: قانون النفط العراقي الجديد – نعمة أم نقمة – للكاتبة: مني إبراهيم مقالة على شبكة الإنترنت.

(٢) ينظر: النفط العراقي أوليات مقلوبة ومستقبل قد يضيع، د. محمد على زيني.

قانون النفط: إجحاف كبير وإهدار فاضح

إن من أهم المثالب الكبرى في القانون، هو: إعطاء حق التصرف بالحقول المستقبلية إلى الأقاليم والمحافظات المنتجة، دون إشراك الحكومة المركزية بهذا الأمر.

يقول الدكتور محمد على زيني: (إن إعطاء صلاحيات منح تراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج المتعلقة باحتياطيات النفط العراقية غير المكتشفة، وذات الحجم الهائل إلى حكومات إقليم كردستان العراق والمحافظات العراقية المنتجة بمعزل الفيدرالية فيه إجحاف كبير بحق الشعب العراقي وإهدار فاضح لثرواته النفطية؛ ذلك أن الإقليم والمحافظات – وهي قليلة الخبرة بشئون النفط والغاز – سوف تصبح فريسة سهلة لشركات النفط ذات الممارسات والخبرات الطويلة في شئون النفط والغاز بأنواعها المختلفة، وبضمنها الشئون القانونية المعقدة، والالتفاف على الشروط الموضوعة من قبل الطرف الآخر).

لقد قام «إقليم كردستان» بإصدار قانون للنفط خاص به، وأسس شركة نفط خاصة به أيضًا.. ثم استولى على حقول المناطق المجاورة له، كحقل «خرمالة» النفطي، وهو جزء من حقل كركوك، وأوقف أعمال التطوير التي كانت تجري لذلك الحقل من قبل وزارة النفط، وأوقف كذلك أعمال التطوير التي كانت تجري لحقل «خورمور» الغازي.

إن ما يسمي «إقليم كردستان» قد استغل الفقرة الأولي من المادة (١١٢) من الدستور الجديد – الذي يلقي معارضة من الشعب – لإبرام عشرين عقدًا من عقود المشاركة بالإنتاج، من أجل القيام بعمليات استكشافية، وتطوير رقع نفطية داخل الإقليم، وكأن هذا الإقليم ليس جزءًا من العراق، وفيه نحو (٦٠) حقلًا مكتشفًا تنتظر التطوير، ويقدر مجمل احتياطياتها بحوالي (٧٠) مليار برميل من النفط.

ومما يبعث على التساؤل والاستغراب أن تلك العقود التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان منها ما يقع خارج حدود الإقليم أصلًا.. فيما يسمي «المناطق المتنازع عليها»، وتقع في محافظات الموصل والتأميم وديالي وصلاح الدين.. وتم توقيع تلك العقود بسرعة فائقة لم تحدث في تاريخ البلدان والشعوب في أرجاء العالم أجمع، وبشروط سخية جدًا، حتى يتضح للمتابع أن هناك إهدار متعمد لثروات بلدنا الغالية، وارتهانها بأيدي أجنبية، مما سبب تصادمًا بين الحكومة المركزية الحالية وحكومة الإقليم.

قانون النفط: أولوية الإصلاحات

أوضح بعض أصحاب الشأن من المتخصصين بأن على الحكومة أن تقوم أولًا بعدد من الإصلاحات والمعالجات من أجل هيكلة الاقتصاد العراقي، قبل الشروع بقانون النفط والغاز.. ومن أهم طرق الإصلاح والمعالجة، هي:

أولًا: معالجة الركود الاقتصادي الذي يشهده العراق، من خلال تبني برامج إصلاحية تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي، وتبني مشاريع نفطية بما يخدم هذا الإنعاش، وهو يتطلب:

١) إطلاق سعر صرف العملات المحلية، وإزالة التشويهات.

٢) تقييد الإنفاق الحكومي بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة المعتمدة على إيرادات النفط.

٣) إيجاد فرص عمل جديدة، وتقليص البطالة.

ثانيًا: العمل على حل مشكلة الديون الخارجية؛ كونها تحد من النمو الاقتصادي العراقي، والتي تؤثر على دخول الاستثمارات الأجنبية.

ثالثًا: خلق مناخ استثماري مناسب؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ من

أجل تفعيل الاقتصاد الوطني، ومعالجة الثغرات في قانون الاستثمار الحالي.

رابعًا: تفعيل هيئة الاستثمار، وإعطاؤها الدور الأساسي في عملية الاستثمار في العراق، وهناك ما يزيد على (١٩٠) شركة عامة تابعة لوزارة الصناعة، ولا يعمل منها سوي (٦٥) شركة موزعة على كافة أنحاء العراق، وتعمل بنصف إنتاجها.. أما الشركات المتبقية فهي عاطلة عن العمل، وبعضها مركون ومهجور[١].

يقول الأستاذ فؤاد قاسم الأمير: إنني لا أري حاجة آنية لإصدار القانون؛ لأنه يمكن تطوير الصناعة النفطية بسهولة بدونه؛ إذ لدينا الحقول النفطية الجاهزة للتطوير للوصول إلى (٧) مليون برميل يوميًا على الأقل، ويمكننا توفير المبالغ اللازمة لهذا التطوير التدريجي.

وعلى الرغم من انقطاع العراق عن التكنولوجيا الحديثة للربع قرن الماضي، ومغادرة عدد كبير من الخبراء إلى خارج العراق بسبب الظروف الأمنية السيئة، فإن لدينا الخبرة التي تمكننا من تحقيق ذلك.

وفي كل الأحوال إذا كانت هناك حاجة للخبرة الأجنبية فمن الممكن شراؤها أو تأجيرها سواء كتكنولوجيا، أو أشخاص، أو شركات هندسية، وذلك من خلال عقود خدمة.. ولا خوف من عدم إمكانية التصدير (في حالة البرمجة الصحيحة التدريجية في زيادة الإنتاج)، فالعراق هو البلد الوحيد القادر على سد النقص في النفط في المستقبل[٢].

---

(١) ينظر رسالة مفتوحة إلى البرلمان العراقي للدكتور: عبد الجبار محمد الشيخ، دراسة على شبكة الإنترنت.

(٢) وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط والغاز العراقي، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير – دراسة على شبكة الإنترنت.

قانون النفط: نعم ولكن في الوقت الصحيح

مما لا شك فيه أن العراق بحاجة إلى قانون ينظم أمور النفط في وقت لاحق بعد خروج الاحتلال، وتنعم العراق بالسيادة الكاملة.. وهذا أمر يكاد يكون محل اتفاق جميع المعنيين بشئون النفط.

وهناك أمور تنظيمية يجب وضعها في القانون – الذي يفضل إقراره بعد تعديله لاحقًا – على ضوء الوضع السياسي في العراق، من قبيل التأكيد على منع المشاركة الأجنبية في إنتاج النفط، مع أمور تخص البيئة، والحفاظ على المواد الهيدروكربونية، وغيرها..

وإن إصدار قانون في وضع شاذ كما هو عليه الآن سينتج قانونًا شاذًا.. مع ملاحظة أن من الواجب الإسراع بإصدار قانون لإخراج شركة النفط الوطنية إلى الوجود.

ومن الأمور الأخرى التي يجب أن يؤكد عليها القانون: وجود سياسة مركزية في التخطيط للتوسع، وتوقيع العقود تجنبًا للفوضي، كما جاءت بوادرها في القانون الصادر عن حكومة كردستان والعقود التي تم توقيعها وفقًا له.

ونستطيع القول: إن إصدار مثل هذا القانون في مثل هذه الظروف سيزيد من عدم الاستقرار الحالي وبدرجة كبيرة، وستكون هناك فوضي نفطية لا تؤثر على العراق فحسب، وإنما على النظام النفطي العالمي، وستكون هناك معارضة قوية داخل العراق تجعله قانونًا قابلًا للنقض، والتبديل الحتمي في فترة قريبة لاحقة. وهذه الأمور ستضر الشعب العراقي[1].

(١) ينظر وجهة نظر معارضة لمسودة قانون النفط و لغاز العراقي، للأستاذ: فؤاد قاسم الأمير.

إن من الواضح الآن لكل المعنيين بالشأن العراقي من سياسيين، واقتصاديين متخصصين: أن النفط العالمي في طريقه إلى النفاد، أو الاضطرار لتقليل الإنتاج العالمي بنسب عالية؛ بسبب شحنه، وذلك في أواسط هذا القرن.. وإن احتياطي النفط العالمي الثابت يبلغ في الوقت الحاضر حوالي (١١٠٠) مليار برميل، وهو لا يكفي لأكثر من (٤٠) سنة مقبلة طبقًا للمعدلات الاستهلاكية الحالية، وإن الغالبية العظمى من الاحتياطات الجديدة اكتشفت قبل حوالي (٣٠) سنة من الآن.

وعلى الرغم من التحريات الهائلة والمستمرة فإن ما يكتشف سنويًا في العقدين الأخيرين لا يسد حتى نصف الكمية المستهلكة سنويًا، بمعنى أننا نأكل من اكتشافاتنا السابقة، كما أنه لا يتوقع اكتشاف أكثر من ٢٠٪ من الاحتياطي الحالي.

وإن الجدل المثار منذ سنوات هو: متى يبلغ الإنتاج النفطي ذروته؟ بمعني بلوغ الحالة التي يضطر فيها المنتجون إلى تقليل الإنتاج اليومي لعدم استطاعة الحقول النفطية تلبية الكميات المطلوبة، ويتوقع أن لا تتجاوز مدة هذه الحالة سنة (٢٠٢٠م)، وإن وجوب تطبيق «اتفاقية كيوتو» لتحديد الاحتباس الحراري بتقليل حرق الفحم، والمواد الهيدروكربونية عن استهلاك سنة (١٩٩٠م) قد يساعد في إيصال الفترة إلى سنة (٢٠٢٠م).

قانون النفط: حجج لا تحمل وجاهة

إن الحجج التي تقف وراء الاستعجال في إصدار قانون النفط، والغاز يمكن تلافيها، وهي في حقيقتها ليست وجيهة على الإطلاق!!

فإذا كان الاستعجال بسبب العمل على زيادة طاقة التصدير، فإنه من الممكن العمل على زيادة الطاقة التصديرية العراقية إلى ثلاثة ملايين ونصف برميل يوميًا، من غير تدخل الشركات الاستثمارية الأجنبية.

وإذا كان السبب هو حاجة العر ق إلى مصاف نفطية جديدة «فمن الممكن ذلك بدون قانون، أو جعله من خلال قانون الاستثمار الأجنبي، وبتأييد كامل من الشعب العراقي، إذ أن هناك شحة قاتلة في المنتجات، ونحن نستورد بأرقام تعادل بناء عدد من المصافي، ولا توجد متكلة أمنية في إنشائها؛ فهي قريبة من مصادر النفط في الشمال والجنوب».

إن النفط سيكون عزيزًا وثمينًا، ويلاحظ أن أسعاره في صعود مستمر.. ومن هنا فإن الاستعجال في سن قانون مستعجل لا يراعي كل هذه الأمور والتصورات، وسيكون كارثة ترهق العراق في سنين قادمة، في وقت يحتاج فيه العراق لاستغلال ثروته النفطية لإصلاح المؤسسات وبناء الدولة التي عمل الاحتلال على تخريبها.

مستقبل الصناعة النفطية بالدستور العراقي

بعيدًا من جوهر الخلافات السياسية والقومية والدينية بين مكونات الشعب العراقي حول مسودة الدستور، الذي قدم إلى الجمعية الوطنية بتوافق الغالبية المكونة من قائمة الائتلاف العراقي وقائمة التحالف الكردستاني بمعزل عن بقية الأطراف، وخصوصًا تلك التي غيبت عن الانتخابات السابقة، فإن هذه القراءة مقتصرة على مادتين فقط من أصل ١٥٣ مادة تتعلقان بالنفط والغاز نظرًا للأهمية القصوى وكونها يمثلان العصب الأساس للاقتصاد العراقي.

ويبدو أن الصبغة النهاية التي اقترحت كانت نتيجة لتوافق بين القادة السياسيين من دون اعتبار لآراء الخبراء المختصين.

لقد كانت كل المعطيات التي سبقت الإعلان عن مسودة الدستور تشير إلى السعي للحفاظ على مركزية القرار، والإدارة للثروات النفطية إلا أن المفاجأة كانت بتقسيم تلك المسئوليات بين حكومة المركز والأقاليم والمحافظات بشكل سيفقد

السيطرة ويضعف صناعة النفط التي تعرضت لسنوات طويلة للدمار والحصار، ثم ما أعقب الاحتلال من عمليات نهب وسلب للمنشآت النفطية.

ورد في النص المقترح المأخوذ من مصادر عدة التالي:

المادة ١٠٩: النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.

المادة ١١٠:

أولًا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الإقليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لفترة محددة للأقاليم المتضررة، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون.

ثانيًا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، والمحافظات المنتجة معًا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

وفي الوقت الذي يتوفر فيه الإجماع على المادة ١٠٩ على رغم أننا لا نرى سببًا للإصرار على ذكر «في كل الأقاليم والمحافظات» وكأنه تأكيد على الانقسام بين الشعب العراقي الواحد إلا أن التناقضات ترد في فقرتي المادة ١١٠ ونذكر منها ما يأتي:

١- التمييز بين الحقول المنتجة حاليًا والحقول الجديدة والتي يتم تطويرها لاحقًا.. وحتى بالنسبة للحقول المنتجة التي قسمت فيها المسئولية بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة، إلا أنه يجب هنا مراعاة نص المادة ١١١

حيث ورد «كل ما لا ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الأقاليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية، والأقاليم في حالة الخلاف تكون الأولوية فيها لقانون الإقليم، ولذلك فإن سلطة الإقليم هي التي تسود في النهاية! وهو أمر يدعو فعلًا للاستغراب.

٢- أعطت المسودة مسئولية رسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير النفط بشكل مشترك إلى الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة.. وهذا يعني حتمًا احتمال حصول خلافات على النهج والأسلوب، والتوقيت والأولويات. وحتى التفاصيل الدقيقة ما قد يعني تعطيل اتخاذ قرارات عاجلة تستهدف الإسراع بعمليات التطوير، اللهم إلا إذا عدنا إلى المادة ١١١ مرة أخرى وسيادة الإقليم على المركز.

٣- لم تحدد المسودة الجهة المسئولة عن إدارة الحقول الجديدة عندما تدخل في طور الإنتاج.. كما لم تحدد طريقة توزيع الإيرادات المتأتية من هذه الحقول (كما هو الحال بالنسبة إلى الحقول المنتجة حاليًا) وهل تكون بمجملها لمصلحة الإقليم والمحافظة المنتجة؟

٤- في الوقت الذي تدعو فيه المسودة إلى اعتماد مبدأ تشجيع الاستثمار وأحدث تقنيات مبادئ السوق (وهو أمر يكتنفه الغموض في القصد) إلا أن تقسيم المسئوليات بشكل واضح وعدم تحديدها سيجعل التعامل صعبًا مع شركات النفط الأجنبية، والمستثمرين الآخرين الراغبين بالمساهمة، إضافة إلى احتمالات الخلافات بين المركز، والأقاليم والمحافظات واحتمال رغبة كل منها اعتماد نهج للتعامل يختلف عن الآخر.

٥- هناك حقول مشتركة بين أكثر من محافظة، إضافة إلى تراكيب مشتركة

بحاجة إلى عمليات تقويم، قد تؤدي إلى خلافات حادة بين المحافظات خصوصًا إذا لم تكن خاضعة لسلطة إقليم واحد.

٦- لم تتطرق المسودة إلى الصناعة التحويلية من حيث إنشاء المصافي، ومعامل تكرير الغاز، وبناء مستودعات التخزين، وأنابيب النقل وكيفية توزيعها على المحافظات، خصوصًا أنه ستكون هناك نزعة - كما بدأت منذ سنتين - إلى إنشاء مصاف ومحطات كهرباء وغيرها في كل محافظة بمعزل عن بقية المحافظات. وقد يتطلب الأمر الدخول باتفاقات في ما بينها لتنظيم عمليات التسويق والنقل وربما رسوم المرور، وخصوصًا من جانب المحافظات غير المنتجة بغرض الحصول على إيرادات إضافية لتنمية مواردها المالية.

٧- أعطت المادة ١٥٠ من مسودة الدستور الشرعية الكاملة للعقود كافة لأغراض الاستكشاف والتطوير التي أبرمتها السلطات الكردية مع شركات أجنبية حيث اعتبرت تلك المادة كل القرارات المتخذة من جانب حكومة إقليم كردستان بما فيها قرارات المحاكم والعقود نافذة وبمفعول رجعي يعود إلى عام ١٩٩٢.

٨- ستبرز قضايا خلافية لا حصر لها بين المحافظات والأقاليم تتعلق بتجهيز المصافي بالنفط الخام، وكيفية تسعيرها واعتماد أسعار السوق وأسعار تفضيلية، وانعكاس ذلك على أسعار المشتقات النفطية، وكذلك بالنسبة إلى محطات الكهرباء، وبدائل الوقود المجهز لها (نفط خام - وقود ثقيل - كازويل - غاز) وكذلك المصانع، والمعامل كالأسمنت والأسمدة والطابوق وغيرها، وخصوصًا بالنسبة إلى المحافظات غير المنتجة، وقد لاحظنا خلال هاتين السنتين عصيانًا من بعض دوائر المحافظات في تنفيذ أوامر المركز في ما يتعلق بتجهيز الكهرباء للشبكة الوطنية مثلًا.

ما تقدم لا يمثل سوى النزر اليسير عما يمكن أن تسفر عنه عمليات الإدارة

والتشغيل والتطور لصناعة النفط والغاز، التي يمكن تفاديها فيما لو اعتمد الأسلوب المركزي في التخطيط والإدارة والتنفيذ، واعتمد التنسيق مع الأقاليم والمحافظات من خلال مجالس مركزية كمجلس التخطيط أو غيره، ويترك موضوع توزيع الموارد كجانب لا علاقة له بشؤون النفط وصناعته.

لقد كان الأمل معقودًا على بعث الروح مجددًا في شركة النفط الوطنية، وإناطة المسؤولية المباشرة بها لتطوير الحقول وإدارة عمليات الإنتاج والتسويق لعموم العراق، في حين نري الطريق ممهدًا الآن لقيام شركات أخرى ربما في الأقاليم، وحتى في المحافظات المنتجة، وستكون هناك حتمًا وزارات للنفط في كل إقليم.

فهل نحن نتحدث عن عراق واحد موحد، وكيف سيكون مستقبل الصناعة النفطية.